مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطني
اسم الكاتب: كارول الصايغ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4514
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (2) 2014

دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطني

كارول الصايغ*

(تاريخ الإيداع 7 / 11 / 2013. قُبِل للنشر في 9 / 3 / 2014)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على واقع القطاع الصناعي السوري من خلال دراسة مساهمته في الاقتصاد الوطني، حيث تحاول الباحثة الوقوف على حجم مساهمة القطاع الصناعي السوري في الاقتصاد الوطني وتحليل مساهمة قطاعيه العام والخاص من خلال أربعة مؤشرات رئيسية وهي:

- **المؤشر الأول:** مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي.
- **المؤشر الثاني:** مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- **المؤشر الثالث:** مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة.
- **المؤشر الرابع:** مساهمة القطاع الصناعي في التصدير.

وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تبين واقع القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني، إلى جانب تقديم مجموعة من المقترحات التي من الممكن أن تساهم في تذليل الأسباب المؤدية لانخفاض أدائه بالشكل الذي يمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي السوري، الإنتاج المحلي الإجمالي، الإنتاج الصناعي، قوة العمل الصناعية، التصدير، القطاع الخاص.

* طالبة (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (2) 2014

An Analytic Study of The Syrian Industrial Sector and its Role in the National Economy

Carol Alsayegh*

(Received 7 / 11 / 2013. Accepted 9 / 3 / 2014)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the real aspects of the Syrian industrial sector through the study of its contribution to the national economy. A Study regarding the size of the industrial contribution to the national economy is presented in this paper, as well as the presenting of an analysis of the contribution of both the public and the private sectors through four key indicators, these are:

- The first indicator : the contribution of the industrial sector to the formation of Syrian domestic production.
- The second indicator : the contribution of the industrial sector to the formation of Syrian GDP (Gross Domestic Product).
- The third indicator : the contribution of the industrial sector to the operation of the labor force.
- The fourth indicator : the contribution of the industrial sector to the export.

And thus it provides a set of results that reflect both the reality of the industrial sector and its contribution to the national economy. Moreover it provides a set of proposals that could contribute toward overcoming the causes of the sector's low performance, so it can achieve the desired objectives.

Key Words: The Syrian Industrial Sector, Gross Domestic Product (GDP), Industrial production, Industrial labor force, Export, Private sector.

***Postgraduate Student, Department of economics. Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يحتلُ القِطاعُ الصّناعيُّ في اقتصادِنا الوطنيِّ أهميةً كبيرةً، وتنبعُ هذهِ الأهميةُ من كونِهِ يعد الرّكيزةَ الأساسيّةَ للتنميةِ الشّاملةِ. فهو الذي يُمكننا من استثمارِ ثرواتِنا الطبيعيةِ وتحويلِها إلى سلعٍ وخدماتٍ تُلبي احتياجات ورغبات جميعِ أفرادِ مُجتمعِنا. كما أنَّهُ يَخلقُ فُرص العملِ ويشكلُّ أحد مصادرَ الدخلِ التي تساهمُ في رفعِ المستوى المعاشي للمواطنين. وانطلاقاً من الأهميةِ الكبرى التي يَحتلُّها القِطاعُ الصّناعيُّ في اقتصادِنا الوطنيِّ، نرى أنَّ إصلاحَهُ وتطويرَهُ وإزالةِ معوقاتِه والأسبابِ التي تؤدي إلى تراجعِ مستوياتِ أدائِه، وبالتالي فشلِهِ في تحقيقِ الأهدافِ المرجوةِ منهُ، باتَ ضرورةً مُلحةً ومسؤوليةً وطنيةً تقتضيها متطلباتُ العصرِ وتوجهاتُ السياسةِ الاقتصاديّة الجديدة لبلدنا والتي تسعى لتسريعِ عمليةِ التنميّةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، لذلك لابدَّ من تقييمِ الوضعِ الرّاهنِ للقِطاعِ الصّناعيِّ السّوري وواقع مساهمته في الاقتصاد الوطني، وتقديمِ جملةٍ من المقترحات للعملِ على تذليلِها وحلِّها، بهدفِ تحسينِ مستوياتِ أدائِه كي يتمكنَ من تحقيقِ الأهدافِ المرّجوةِ منهُ.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من أهميه القطاع الصناعي وأهمية الدور الذي يقوم به في تحقيق التنمية، حيث يركز البحث على تحليل واقع القطاع الصّناعي السّوري للوقوف على الأسباب التي أدت إلى تراجع أدائه، ويهدف إلى تحليل حجم مساهمة القطاع الصناعي السوري في الاقتصاد الوطني من خلال تحليل مساهمته في تكوين كل من الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال تحليل مساهمته في تشغيل اليد العاملة والتصدير.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف مساهمة القطاع الصناعي السوري في الاقتصاد الوطني وهو القطاع المعول عليه في تحقيق التنمية الأمر الذي يجعل من الضروري القيام بتحليل واقع وحجم مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وتحليل الأسباب المؤدية لتراجع أدائه، وهنا نقفُ أمامَ التساؤلين التالين:

- ما هو واقع القطاع الصناعي السوري وما حجم مساهمته في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث:

H_0: لا تعد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التصدير، وفي تكوين كل من الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي منخفضة مقارنةً بالدول الأخرى، كما أنه لا يعاني من ضعف القدرة على خلق فرص العمل.

H_1: تعد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التصدير وفي تكوين كل من الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي منخفضة مقارنةً بالدول الأخرى، كما أنه يعاني من ضعف القدرة على خلق فرص العمل.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي، القائم على جمع المعلومات وتحليلها، حيث تم الاعتماد على أرقام المجموعات الإحصائية في سورية.

النتائج والمناقشة:

ستتم دراسةُ موقع الصّناعةِ السّوريّةِ في الاقتصاد الوطنيِّ من خلال دراسةِ المؤشّرات الأربعةِ الرئيسيّةِ كالتالي:

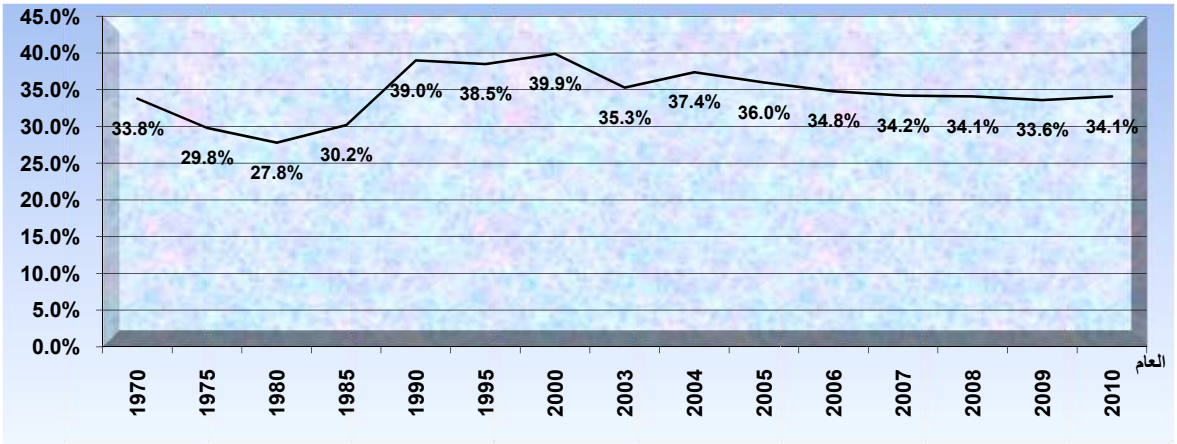
1. المؤشرُ الأول: مســاهمةُ القِطاعِ الصناعيِّ السوريّ في تكوين الإنتاج المحلّيِّ الإجماليِّ

الجدول رقم (1): الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر المنتج 1970-2010 ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوينه (بأسعار 2000 الثابتة، بملايين الليرات السورية)

العام / البيان	الإنتاج المحلي الإجمالي	الإنتاج الصناعي	معدل تغير الإنتاج المحلي الإجمالي	معدل تغير الإنتاج الصناعي	نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج المحلي الإجمالي
1970	302403	102093	-	-	%33.8
1975	511881	152649	%69.3	%49.5	%29.8
1980	756331	210176	%47.8	%37.7	%27.8
1985	895970	270524	%18.5	%28.7	%30.2
1990	925377	360233	%3.3	%33.2	%39
1995	1303809	502007	%41	%39.4	%38.5
2000	1557800	611948	%19.5	%22	%39.9
2003	1745442	616595	%12	%0.76	%35.3
2004	1862043	695488	%6.7	%12.8	%37.4
2005	2010392	723752	%8	%4.1	%36
2006	2097883	731012	%4.4	%1	%34.8
2007	2206821	754497	%5.2	%3.2	%34.2
2008	2285909	779571	%3.6	%3.3	%34.1
2009	2423488	813518	%6	%4.4	%33.6
2010	2508743	854914	%3.5	%5.1	%34.1

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

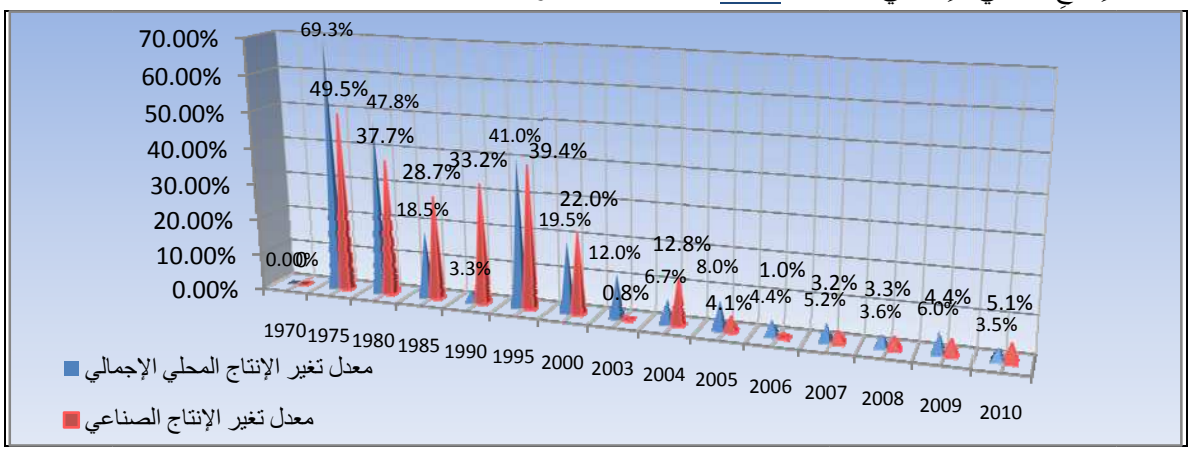
-حسبت النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.



الشكل رقم (1): يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2010)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

من خلال الجدول والشكل التوضيحي السابقين وجدنا أنَّ نسبة مساهمةِ القِطاع الصّناعيّ في تكوين الإنتاج المحليِّ الإجماليِّ تذبذبتْ خلال الفترة (1970–2010)، إلّا أنَّها لمْ تتجاوزْ ما قيمته 34.5%، وخلال الفترة (1970–2007) كانت نسبة مساهمته نحو 34.7% حيث تفوقَ على قطاع الزّراعةِ، إذْ لمْ تتجاوز نسبة مساهمة الزّراعة في تكوين الإنتاجِ المحليِّ الإجماليِّ ما قيمتهُ 24.3%* خلال تلك الفترة.



الشكل رقم (2): يوضح معدلات تغير كل من الإنتاج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي خلال الفترة(1970–2010).

– إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1).

1–من الجدول رقم (1) والشكل التوضيحي رقم (2) نلاحظ تذبذب كل من معدل تغير الإنتاج المحلي الإجمالي ومعدل تغير الإنتاج الصناعي خلال الفترة (1970–2010)، حيث وجدنا تناقص في معدلات تغير كل من الإنتاج المحلي الإجمالي ومعدلات تغير الإنتاج الصناعيّ خلال الفترة (1970– 1990) وذلكَ يرجعُ إلى الظروفُ السّياسيّة والاقتصاديّةُ خلال بداية السبعيناتِ، وحدوثُ حرب تشرين التحريريةِ في عام 1973، التي كان لها أثرٌ سلبيٌ على النموِّ الاقتصاديِّ في سوريّة خلال الثمانيناتِ، حيث تطّلبَ الأمرُ عملية إعادة بناء وتشغيلِ المنشآت الاقتصاديّةِ التي دُمرّت كليّاً أو جزئياً، كما كان للجفافِ الذي حصل في قطاع الزراعةِ عام 1982، وتدهور ميزان المدفوعات السوريِّ الأثرُ الكبيرُ على نموِّ الإنتاج والنّاتج المحليِّ الإجماليِّ خلال فترة الثمانينات حيث أبدى الاقتصادُ السوريُّ في عام 1984 علائم أزمةٍ اقتصاديةٍ، تمثّلت بارتفاع الأسعارِ المحلّية، ونقصٍ في احتياطي القطع الأجنبيِّ، وانخفاضٍ كبير في مستوى الأجور الحقيقية، وانخفاض سعر الصرفِ لليرة السوريّة وخاصةً في الأسواق غير النظامية والأسواقِ المجاورة، **[1]** وتفاقمتْ الأزمةُ في عام 1986 وكان لذلك كثيرُ من الانعكاسات على الاقتصاد السّوريِّ كان من أهمِها:

أ– انخفاض احتياطيِّ العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، إذ أصبح يغطّي حوالي 50% من احتياجات الاستيراد، وارتفاعُ الدين العام والكلفة النقدية بشكلٍ أكبر من الإنتاجِ، حيث كانت الضرائبُ والعائدات غيرُ الضريبيّة تغطّي حوالي 60% من النّفقات العامّة، أمّا العجز وقدره 40% فكان يغطّى من الأرصدة الخارجيّة والاستدانة من البنك المركزيِّ.

ب– ارتفاعُ نسبة الاستهلاك الخاص والعام في تلك الفترة إلى حوالي 87–90% من النّاتج القوميِّ المحليِّ. **[2]**

* **حسبت النسبة من قبل الباحثة استناداً على أرقام المجموعات الإحصائية للفترة المدروسة**

ج–معاناةُ مؤسسات القِطاع العام من سوءِ الإدارة أو إدارةٍ غير كفوءةٍ، وانخفاض الإنتاجيّة، وارتفاع التكاليف وبالتالي عدمُ إمكانية تحقيق فائضٍ لإعادة الاستثمارِ في الاقتصاد المحلّيّ، ومن الطّبيعيّ أن تكونَ لتلك الأسباب الأثرُ الواضح في أداءِ مختلف القطاعات الاقتصاديّة على وجهِ العمومِ، والقطاع الصناعيُّ على وجهِ الخصوص، حيث عانى القِطاع الصناعيُّ في هذه الفترةِ المذكورة من تدنّي في الطاقات الإنتاجيّةِ، ممّا أدى ذلك إلى انخفاضِ معدلات النموِّ الصناعيِّ في الإنتاج وانخفاض موارد سورية من القطع الأجنبيِّ وتوقّفِ عددٍ غيرِ قليلٍ من المنشآتِ الصّناعيّة عن العمل كليّاً أو جزئيّاً، وبالأخصِّ تلك التي تعتمدُ على استيراد المواد الأوليّةِ أو قطع التبديل كما حصل تأخيرٌ في تنفيذ مشاريعِ توليد الطّاقة الكهربائيّة، وقد كانَ لذلك أثرٌ في خلق أزمة الكهرباءِ التي عانتها سورية كثيراً وحتى مرحلةٍ قريبة. **[3]**

2–كما نلاحظُ من الجدول رقم (1) والشكل التوضيحي رقم (2) ارتفاعَ كل من معدل تغير الإنتاج المحليِّ الإجماليِّ خلال الفترة (1990–1995)، حيث بلغت قيمتهُ (41%)، وارتفع معدل تغير الإنتاج الصّناعيّ خلال نفس الفترة إلى (39.4%)، وذلكَ يرجع إلى التحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصادُ السوريُّ في تلك الفترة، والتي تمثّلت بالتّشريعات والقرارات التي اتّخذتها الحكومة بهدف تحقيق إصلاحاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ ومواجهةِ الصّعوبات التي برزت في السنوات السابقةِ، خاصةً المتعلّقةِ بتشجيع الاستثمار في المشروعات الإنتاجيّةِ بمختلفِ أنواعِها، إلى جانب التّشريعات التي تناولت دفع حركة التصدير في مجال التّجارة الخارجيّة، وتنشيط الزراعة، كما أجازتْ منح الاستيراد للمواد الأوليّة اللازمة للصناعةِ وللحرفيين، وصدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 ، كمَا وقعتْ سورية اتفاقية الأخوّة والتنسيق والتعاون عام 1991 مع لبنان ، وقد كانَ لمجمل هذه الظروف الاقتصاديّة والسياسية أثرٌ هامٌ في الأداءِ الاقتصاديِّ بشكلٍ عامٍ والصناعيِّ بشكلٍ خاصٍ، وخلق مناخٍ مناسبٍ للاستثمار، حيث حققَّت سورية فائضاً في الحساب الجاريِّ لتقديراتِ ميزان المدفوعات عام 1991، وفي عام 1992 انخفض معدل التضخّم إلى أقلَّ من 10%. **[4]**.

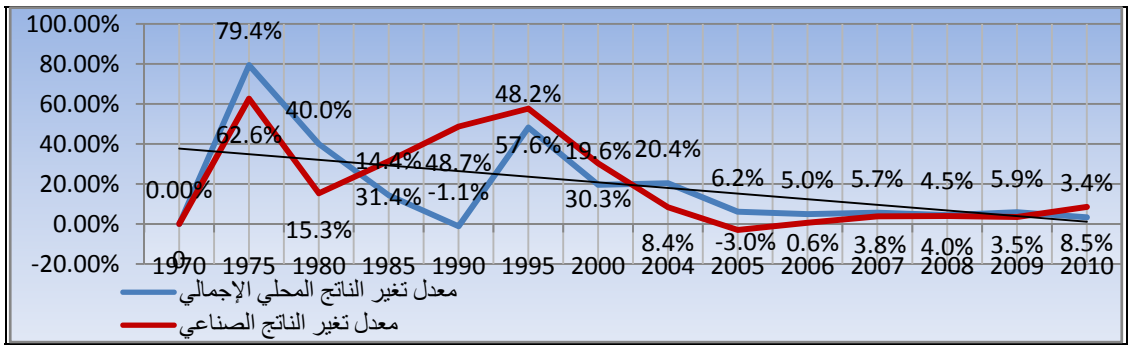
3– خلال الفترة (1995–2010) حدثت تذبذباتٌ في معدلات تغير الإنتاج المحليِّ الإجماليِّ وفي معدلات تغير الإنتاج الصناعيِّ، كما هو موضح في الجدول رقم (1) والشكل التوضيحي رقم (2)، ويعودُ هذا التذبذب إلى أسبابٍ عدةٍ، منها عدم قدرة الصّادرات السوريّة على المنافسة العالميّةِ نظراً لارتفاع تكلفة المنتجات السوريّة وضعف الإنتاجيّةِ، فعلى الرغم من أنَّ الإنجازات الانفتاحيةَ التي حدثتْ في عقد التسعيناتْ والتي أهمُّها قانونُ الاستثمار (10) لعام 1991، والتي شكّلت انفراجاتٍ كبيرةً مقارنةً بالأوضاع المتشدّدة خلال عقدي السّبعيناتِ والثّمانيناتِ، إلّا أنَّ تلك الإجراءاتِ لمْ تكنْ كافيةً لتأهيل وتطويرِ آليةِ عمل القِطاع الصناعيِّ وتحديثِ قاعدته الصناعيّة لمواجهة الاستحقاقاتِ الكبيرة والهامةِ، كالشّراكة مع الاتحادِ الأوربيِّ، ومنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى. وبالرغمِ من أنَّ القانون (10) شكّلَ نقطةَ انعطافٍ هامةٍ في مسيرة الاقتصادِ السوريِّ، إلّا أنَّه ساهمَ في ظهور العديدِ من الصّناعات الاستهلاكيّة التي أصبحت بمرورِ الزمن غيرُ مجديةٍ اقتصادياً على الرغم من أنّها ساهمت في سدِّ العديد من الاحتياجات. كما ازدادَ حجم المستوردات السّوريّة، وتراجعتْ عائداتُ التصديرِ نتيجة صعوبة المنافسةِ الخارجية، كما كان لتراجعِ حجم التّسليفاتِ المصرفيّةِ وتدنّي معدّلاتِ الرّواتبِ والأجور وعدمِ مواكبتها لارتفاع الأسعارِ مما جعلها غير قادرةٍ على خلق حركة طلبٍ جديدةٍ، تكونُ قادرةً على امتصاص فائضِ العرض السلعيِّ المتنامي، وشكّل ذلك حالة كسادٍ ودخل الاقتصاد السوريُّ في حالةِ ركودٍ ترافقتْ مع معدّلاتٍ من التضخّمِ كانت في معظمها نتيجة ارتفاعِ أسعار السّلع والخدماتِ محليّاً وعالميّاً. **[5]**

2.المؤشرُ الثاني: مساهمةُ القطاع الصناعيّ السوريّ في تكوين النَّاتج المحليّ الإجمالي:

الجدول رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 1970-2010 ونسبة مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوينه (بأسعار 2000 الثابتة، بملايين الليرات السورية)

العام / البيان	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الصناعي	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي	معدل تغير الناتج الصناعي	نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي
1970	179403	36230	-	-	20.2%
1975	321874	58899	79.4%	62.6%	18.3%
1980	450657	67920	40%	15.3%	15.1%
1985	515986	89220	14.4%	31.4%	17.3%
1990	510548	132707	1.1-%	48.7%	26%
1995	756404	209170	48.2%	57.6%	27.7%
2000	904622	272514	19.6%	30.3%	30.1%
2004	1089027	295369	20.4%	8.4%	27.1%
2005	1156714	286529	%6.2	-3%	24.8%
2006	1215082	288140	5%	0.6%	23.7%
2007	1284035	299061	5.7%	3.8%	23.3%
2008	1341516	310654	4.5%	4%	23.2%
2009	1420833	321505	5.9%	3.5%	22.6%
2010	1469703	348729	3.4%	8.5%	23.7%

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. حسبت النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.



الشكل رقم (3): يوضح معدلات تغير كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي خلال الفترة(1970-2010).

- **إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2).**

من الجدولِ رقم (2) والشكل التوضيحي (3) نجد مايلي:

1- انخفاض معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1990) محققاً معدّل نموٍّ سلبيٍّ -1.1% ويعزى ذلك إلى جملةِ الأوضاعِ السياسيّة والاقتصاديّة التي مرّت بها البلادُ خلال فترة السبعينات والثّمانيناتِ، حيث شهدَ الاقتصادُ السوريُّ منذُ عام 1970 مراحل نموٍّ مختلفةٍ وغيرِ منتظمةٍ، وارتبطَ ذلك بمدى النجاحِ الذي حققّته السياساتُ الاقتصاديّة المتّبعةُ، ومدى تأثيرِ العواملِ الخارجيّة، فنسبُ النموِّ الملحوظةِ في النّاتج المحليِّ الإجماليِّ التي حققها الاقتصادُ السوريُّ خلال بداية السبعينات وحتى عام 1981 يعودُ إلى ارتفاعِ أسعارِ النفطِ في المنطقةِ والمساعدات المقدَّمة من بعض البلدان العربية المصدّرة للنفطِ، وتحويلات السوريينَ العاملينَ في البلدانِ النفطية الخليجيّةِ. **[6]** ولكنْ مع انخفاضِ أسعارِ النّفط الحقيقيّة والجفافِ الذي حصل في قِطاع الزّراعة عام 1982، وتدهورِ ميزان المدفوعاتِ وارتفاع الهدر في الموارِدِ الطبيعية والبشريةِ والإنتاجية أدّى إلى انخفاضِ معدّلات تغير النّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ. أما خلالَ الفترة (1990- 1995) ارتفع معدلُ تغير النّاتج المحليِّ إلى (48.2%) وذلك كنتيجةٍ للإجراءاتِ الانفتاحية التي اتّبعتها سوريّة في تلكَ الفترةِ.

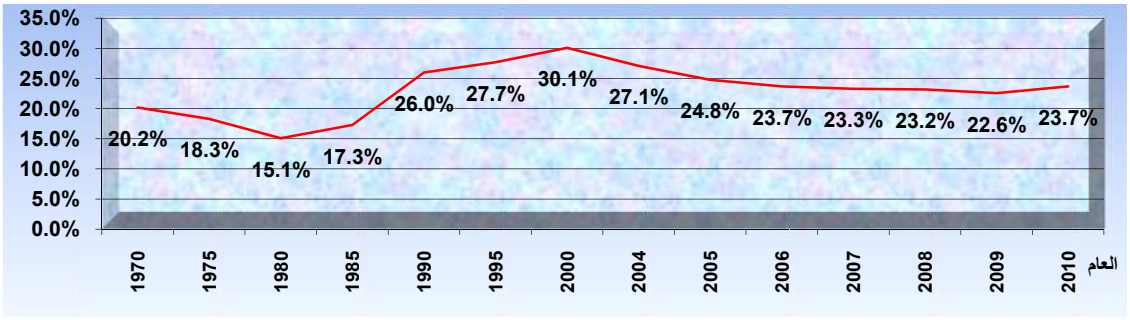
2-خلالَ الفترة (1995- 2010) تذبذب معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى التّغيرات في كمياتِ إنتاج النفطِ، وإلى التّغيرات في أسعارهِ عالمياً خاصةً مع انخفاض احتياطيّ النّفطِ الخام السوري، حيث قدّرت احتياطيات سوريّة من النفط الخامِ ب(3.2) مليارَ برميلٍ خلال الفترةِ من عام 2001 حتى عام 2003، وقُدِّرت خلال عامي2004 و2005 ب(3) مليار برميلٍ وذلك حسب التقرير الاقتصاديِّ العربيِّ الموحّدِ لعام 2005، ثمَّ انخفض احتياطي النفطِ الخام السوريِّ إلى (2.5) مليار برميلٍ خلال العامين 2006 و2007. **[7]**

أمّا بالنسبةِ إلى معدل تغير النّاتج الصناعيِّ نجد من الشكل التوضيحي رقم (2) تذبذباً في قيمته خلال الفترة (1970-2010) وذلك يرجع للأسبابِ التالية:

-ضعف الطاقاتِ الإنتاجيّةِ المتاحة لأسبابٍ ماليّةٍ وفنيّةٍ وإداريّةٍ، وانتقاء تكنولوجيا غير مناسبةٍ، وضعفِ الدّراسات والجدوى الاقتصاديّة والفنيّة للمشروعاتِ، وتعزيز سياسة إحلال الواردات، وتوسيع مجالاتها، ممّا أدّى إلى تنوعٍ كبيرٍ في قاعدة استخدام المواد الأوليّة اللازمةِ للصّناعةِ، وتنوعٍ ملحوظٍ في تخصّص الصّناعة الإنتاجيِّ، وزيادةِ الارتباط بالسوقِ الخارجيِّ، بدلاً من تخفيفهِ وتنامٍ مطّردٍ للوارداتِ، ممّا شكّل ضغوطاً حقيقيةً على ميزان التّبادل التجاريِّ والمدفوعات السوريِّ مع العالم الخارجيِّ. **[3]**

-تدني الكفاءةِ الإنتاجيّةِ للمنشآتِ الصناعية بصورةٍ عامةٍ، وضعفُ القدرة التنافسية، وانخفاض القيمة المضافة في الصناعات التّحويليّة من 27% في عام 2001 إلى 15.8% في عام 2008، **[8]** وانخفاض مستوى التقانةِ المستخدمةِ، وضعفُ مستوى الجودةِ، والمشاكلُ المتعلّقة بالصّيانةِ والتّنمية والإدارةِ والتدريبِ والتأهيلِ، وما إلى ذلك من أسباب تحولُ دون العمل بكفاءةٍ وانخفاض الأجور في القطاعِ العامِ، والذي شكّل عاملاً هاماً يحدُّ من الرغبةِ والإمكانيةِ على العطاء والإبداعِ. **[9]**

-عدمُ توفّر الكوادر البشرية المؤهلةِ، والافتقار إلى نظام التّعليمِ التطبيقيِّ الدّاعم للصّناعةِ، حيث تشير الأرقام إلى أنَّ نسبة الطلاب الجامعيين في مجالِ التّعليمِ الفنيِّ والمهنيِّ والهندسيِّ بلغت في سورية 25% من إجماليِّ الطلابِ الجامعيين، بينما بلغتْ في ماليزيا 40% و41% في كوريا الجنوبية و31% في تونسَ. **[10]**



الشكل رقم (4): يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2010).

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

وبالعودة للشكل رقم (1) ومن الشكل رقم (4) وجدنا تذبذباً في نسبِ مساهمةِ القِطاع الصناعيِّ في كلٍّ من الإنتاج والنَّاتج المحلّيّ الإجماليِّ إلى عدّةِ أسبابٍ تضافُ إلى الأسباب التي أوردناها عندَ تحليل كلِّ فترةٍ على حدى وهي:

1- ضعفُ البيئة الاستثماريّةِ، وانخفاض مستوياتِ الاستثمار الصناعيِّ، وتأكيداً لذلكَ فإنَّ الأرقام تشيرُ إلى انخفاض تسليفاتِ المصارف العامّة في قِطاع الصناعة من /26.025/ مليون ل.س عام 2004 إلى /2.329/ مليون ل.س عام 2007، في الوقت الذي ازدادتْ فيه تسليفاتُ المصارف الخاصّةِ لهذا القطاع من /2.073/ مليون ل.س عام 2005إلى /8.911/ مليون ل.س عام 2007، لكنَّها فعلياً بدت ضعيفةً للغاية مقارنةً بما سلّفته لبقيةِ القطاعات الاقتصاديّة. وإجمالاً فإنَّ قطاع الصّناعة حظي على نسبة 6% من تسليفاتِ المصارفِ العامّةِ والخاصّةِ، بينما حظي قطاع التّجارة على نسبةِ 43%، وقطاع الخدمات على نسبةِ 21%، وقطاعُ العقارات على نسبة 16%، والقطاع الزراعيُّ على نسبة 14%، وبالتّالي فإنَّ القِطاع الصناعيَّ هو القِطاع الأقلُ اهتماماً بالنسبة للمصارفِ من بين القطاعاتِ الاقتصاديّة.**[11]**

2-تدني الأداءِ في هذا القطاع بسببِ الجمود في القِطاع العامِ الصّناعيّ، وبسببِ سياسة الحمايةِ التي تعتمدها الدولةُ بالنسبةِ للصناعة منذُ أربعين سنةً، والتي تتّصف بالمنعِ الكميِّ للسلعِ المنافسة أو من خلالِ فرض رسومٍ جمركيةٍ عاليةٍ على المنتجات النهائية المستوردةِ. **[12]**

3-تراجعُ تصدير النفطِ الخام بسبب تآكلِ المخزونِ النفطيِّ، وانخفاضُ الإنتاجِ حيث انخفض من نحو 600 ألف برميلٍ يومياً في تسعينيات القرن الماضي إلى نحوِ 350ألفَ برميلٍ يومياً في عام 2008، أيّ انخفضَ إلى النّصفِ و بالتالي انخفضت الإيراداتُ. **[13]** وإجمالاً فإنَّ مساهمة الصناعةِ في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ بلغت (23%) بشكلٍ وسطيٍّ خلالَ الفترة (1970-2010)، وهي نسبةٌ منخفضةٌ بالمقارنةِ مع دولٍ أخرى، ففي ألمانيا الاتحاديّة بلغت نسبةُ مساهمة الصّناعّة في النَّاتج المحليِّ الإجماليِّ نحو31.2% في عام 1996، وبلغت 29.4% في عام 2006. وفي جمهورية كوريا الجنوبية بلغتْ نسبة مساهمة الصناعةِ في النّاتج المحليِّ الإجماليِّ نحو 41.3% في عام 1996، وبلغت 39.6% في عام 2006، وفي تركيا بلغت هذه النسبة 36.7% في عام 1996، وبلغت 28.2% في عام 2006. **[14]** وبالتالي فإنَّ نسبة مساهمة الصناعة السوريّة في النّاتجِ المحليِّ الإجماليِّ هي نسبةٌ منخفضةٌ بالنسبة لقطاعٍ اقتصاديٍّ يعدّ القطاع المحرّك للتنميةِ والمحقّق للتشابكِ الاقتصاديِّ بين الفروعِ وزيادة الدخل القوميِّ ورفع متوسط الدخل الفرديِّ.

3.المؤشّرُ الثالث: مساهمةُ القطاعِ الصناعيِّ السوري في تشغيلِ اليد العاملة:

3- 1- دورُ القطاع الصناعيِّ السوريِّ في تشغيل اليدِ العاملة:

تلعبُ الصّناعة دوراً هاماً في تشغيل الأيدي العاملةِ في معظم دولِ العالم وخاصةً في الدول الصّناعيّة المتقدّمة، حيث تشيرُ الأرقامُ إلى أنَّ الصّناعة تستوعبُ (22.1%) من إجمالي العاملينَ في ألمانيا، وتستوعبُ (18.7%) من العاملين في اليابان و (21.1%) من العاملين في إيطاليا. [15] أمّا في المنطقة العربية فإنَّ القطاع الصناعيَّ تطور بشكلٍ كبيرٍ خلال السنوات العشر الأخيرةِ، حيثُ ارتفع عدد العاملين في هذا القطاعِ من (10) مليون عامل في عام 1995إلى 19.2مليون عامل عام 2006، وبالرغم من هذا التّطور في التّشغيلِ إلا أنَّه لا يساهم إلا بتشغيلِ نسبةٍ (15.3%) من إجمالي القوى العاملةِ، وقد تعدّ هذه النسبةُ منخفضةً بالمقارنة مع النسبِ المحقّقةِ في عددٍ من الدول حديثة التصّنيع مثل: سنغافورة وماليزيا، حيثُ بلغت هذه النسبة (30%) في كلٍّ منهما،[16]كما بلغت (25.5%) في تركيا و(24%) في الأرجنتين. [17] وترجعُ نسبةُ التّشغيل العالية نسبيّاً في الدّول حديثةِ التّصنيع مثل ماليزيا وسنغافورة، وبعضِ الدّول الصّناعيّة المتقدّمة مثل ألمانيا وإيطاليا إلى المساهمةِ الكبيرةِ للصناعات الصّغيرة والمتوسّطةِ في القطاع الصّناعيِّ لهذه البلدانِ، في حين أنَّ القِطاع الصناعيَّ في المنطقةِ العربيّة يتكوّن أساساً من صناعاتٍ استخراجيةٍ كثيفةِ رأس المالِ ومحدودة التشغيلِ. وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ نسبةَ العمالة عادةً ما ترتفعُ في الدّول التي تستثمرُ نسبةً عاليةً من إنفاقها على النّاتج المحليّ، ففي الصين والهند وباقي دول شرقي آسيا يتجاوز الاستثمار 35% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ، وتقلُّ فيها البطالة إلى حوالي 4% بينما تصلُ إلى حوالي 9% في ألمانيا وفرنسا و15% في الدّولِ العربيّة التي تستثمر فقط ما يعادل 20% من ناتجها المحليِّ الإجماليِّ. ولا تعزى نسبةُ البطالة المرتفعةِ في الدّول العربيّة إلى القصورِ في المجهودات الاستثماريّة بالنسبة للإمكانياتِ المتاحة فقط، لكنَّ هناك أسباباً هيكليةً أخرى ومنها بالخصوص ضعف الإنفاقِ على برامج التشغيل الذي يصلُ إلى نسبة 1.2% من النّاتج في أغلبِ الدول المتقدّمة. [16]

وفي سورية وجدنا بتحليل بيانات الجدول رقم (3) أنَّ نشاط الزّراعةِ والغابات والصّيدِ كان الأكثر تشغيلاً للعمالة في عام 2002، حيث بلغتْ نسبة المشتغلينَ فيه 30.7% من إجمالي المشتغلين في الاقتصادِ الوطنيِّ، وانخفضت هذهِ النسبة عام 2010 إلى 14.7%، ويرجع سببُ هذا الانخفاضِ إلى الجفافِ الذي عانى منه القِطاع الزراعيُّ منذ سنواتٍ عديدةٍ، إضافةً إلى ضعف المردود الماديِّ الملموس للمشتغلين في هذا النشاط، ونتيجةً لذلك تحوّل قسمٌ كبيرٌ من المشتغلينَ للعمل في نشاطاتٍ أخرى، فارتفعتْ نسبة المشتغلينَ في نشاطِ البناءِ والتشييد بشكلٍ ملحوظٍ من 11.9% عام 2001 إلى 16.7% عام 2010، وارتفعت نسبة المشتغلين في نشاط النّقلِ والمواصلات من 5.37% عام 2001إلى 7.9% عام 2010، كما ارتفعت نسبة المشتغلين في نشاط التّجارة والفنادقِ والمطاعم من 14.5% عام 2001 إلى 18.3% عام 2010 أمّا الحصةُ الأكبر من هذا التحوّل فكانت من نصيبِ نشاط الخدماتِ حيث ارتفعت نسبة المشتغلينَ فيه بشكلٍ ملحوظٍ من 24.9% عام 2001 إلى 30.2% عام 2004. أمّا فيما يتعلق بالمشتغلينَ في نشاط الصّناعة، فإنَّ نسبتهم بقيت ثابتةً تقريباً حوالي 13.9%خلال الفترة 2001-2007، ثمَّ أخذت بالارتفاع إلى أنْ وصلت إلى 16.5% خلال الفترة 2008-2010. وهي نسبةٌ منخفضةٌ مقارنةً مع نسبتها في دولٍ أخرى، ففي ماليزيا وسنغافورة بلغتْ نسبة العمالة الصناعيّة إلى إجماليِّ العمالة 30% وذلك في عام 2007، وبلغت في الأرجنتين 24%، وفي البرازيل 21% لعام 2007أيضاً. [15] وفي تونسَ بلغت نسبة المشتغلين في النّشاط الصناعيِّ 19.4% لعام 2004، بينما بلغتْ نسبة المشتغلينَ في نشاط الصّناعة التحويليّة في تركيّا 18.5%

لعام 2006. **[10]** ويرجع سبب انخفاضِ نسبة المشتغلين في قِطاع الصّناعة السوريّة إلى ضعف الاستثمارات الصّناعية، إضافةً إلى ذلك فإنَّ ثبات هذهِ النسبة خلال الفترة 2001–2007 وارتفاعها بشكلٍ غير كبيرٍ خلال الفترة 2008–2010، يشيرُ إلى أنَّ العمالة تتحول من قِطاع الزراعة إلى قطاع الخدماتِ، ممّا يدلُّ على ضعفِ قدرةِ القطاع الصناعيِّ على خلق فرص العملِ اللّازمة لتشغيل أفراد قوةِ العملِ، وهو ما يناقض التحوّلَ الطبيعيَّ الذي تمرُّ به اقتصاديات معظمِ الدّولِ من الزراعة إلى الصّناعة ومن ثمَّ إلى قطاع الخدمات. وإذا أخذنا توزيع المشتغلينَ في الدّول المتقدمة **حسب الأنشطة** بعين الاعتبارِ والذي يمكن تصويرهُ على النحو التالي: 15% في القطاع الأوليِّ، 35% في الصناعة التحويليّة، وحوالي 50% في القطاع الثالث(أي الخدمات) **[18]** أمكننا أن نبيّنَ العجز في قدرة القِطاع الصناعيِّ على التشغيلِ.

جدول رقم (3) مساهمة القطاع الصناعي السوري في تشغيل اليد العاملة مقارنةً بمساهمة القطاعات الاقتصادية السورية من خلال توضيح توزع المشتغلين (15سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2001–2010)–عامل

الأنشطة الاقتصادية	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة و الحراجة	1409000	%29.8	1461855	%30.7	1168743	%26.2	806965	%18.6	945186	%20.1	951600	%19.6	946549	%19.1	813960	%16.8	758286	%15.2	724013	%14.7
الصناعة	641000	%13.6	661446	%13.9	608705	%13.6	582810	%13.4	638528	%13.6	724814	%14.9	701240	%14.2	782715	%16.1	818208	%16.4	836496	%17
البناء و التشييد	565000	%11.9	634271	%13.3	500384	%11.2	845564	%19.5	659880	%14.1	650647	%13.4	735916	%14.9	687345	%14.2	808668	%16.2	820198	%16.7
تجارة و مطاعم	684000	%14.5	724420	%15.2	677229	%15.2	528986	%12.2	742600	%15.8	758940	%15.6	783187	%15.8	795355	%16.4	819007	%16.4	902417	%18.3
نقل و مواصلات	254000	%5.37	264881	%5.56	265487	%5.94	262856	%6.1	333228	%7.1	353704	%7.28	352233	%7.12	358811	%7.4	380188	%7.6	393456	%7.9
خدمات	1177000	%24.9	1013744	%21.3	1248026	%27.9	1312106	%30.2	1374072	%29.3	1420244	%29.2	1426560	%28.8	1409066	%29.1	1414705	%28.3	1251001	%25.4
غ مبين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	292	%0.01	647	%0.01	169	%0	-	-
المجموع	4730000	%100	4760617	%100	4468574	%100	4339287	%100	4693494	%100	4859949	%100	4945977	%100	4847899	%100	4999231	%100	4921581	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعات الاحصائية السورية للأعوام المذكورة.

– حسبت النسب من قبل الباحثة.

ففي عام 2007 على سبيلِ المثال، نجد أنَّ عددَ المشتغلينَ في قطاع الصّناعة بحسب التوزيع السّابق يجب أن يكون 1731092 مشتغلاً لكنَّ الواقع يشيرُ إلى أن عددَ المشتغلينَ في هذا القطاع بلغ 701240 مشتغلاً، إن هناك عجزاً بحوالي 1029852 مشتغلاً سوف يتحوّلونَ للعمل في أنشطةٍ أخرى غيرِ منتجةٍ. وتدلّنا الأرقام المحسوبةُ بالاعتماد على نفسِ التّوزيع السّابقِ أن (825199)* مشتغلاً منهم سوفَ يعملون في قطاع الخدماتِ الذي يسعى للربحِ السريع دونَ النظر إلى التنميّة الصناعيّة بعيدةِ المدى والتي تهدفُ إلى خلقِ فرص العمل الدّائمة، في حين إنَّ (204653) مشتغلاً سيعملونَ في القطاع الزراعيِّ، وبالتالي فإنَّ هذا التّحول في القوى العاملة كانَ له أثرٌ كبيرٌ على ضعف العمليّةِ الإنتاجيّةِ، وتحوّلَ الاقتصاد إلى اقتصادٍ استهلاكيٍّ، وهكذا نكونُ أمام تناقضٍ، هو القيام باستيراد عنصر الإنتاج النّادر من الخارج وتحميلُ الميزانِ التجاريِّ خسائر كبيرةٍ لا يمكن تغطيتُها إلّا بتراكمِ الدّيون الخارجيّة، وتوجيه عنصرِ الإنتاج المتوفّرِ لدينا أي قوّةِ العملِ إلى أنشطةٍ أخرى غير منتجةٍ.

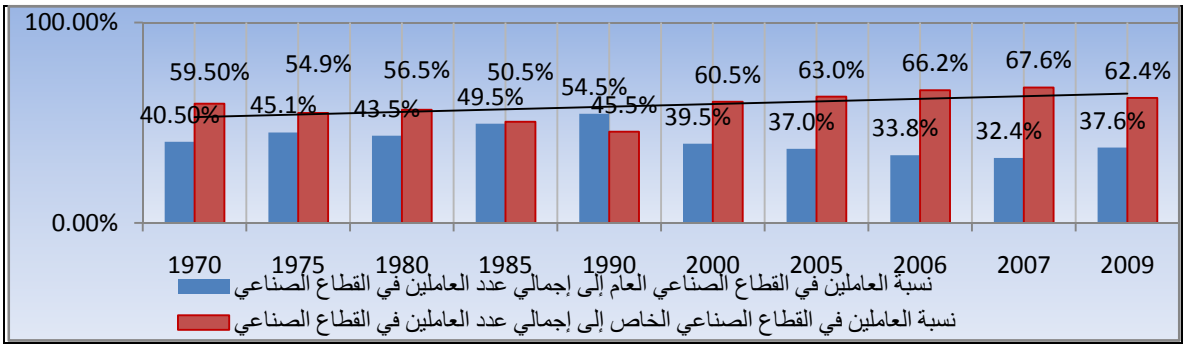
3-2- مساهمةُ القطاع الصناعيِّ السّوريِّ في تشغيل اليد العاملةِ من حيثُ توزعّهِ إلى قِطاعٍ عامٍّ وخاصٍ:

جدول رقم (4): مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العامة، ومساهمة كل من القطاع الصناعي الخاص والعام في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة (1970-2009)-عامل

البيان / السنة	إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي (1)	معدل تغير العمالة في القطاع الصناعي	عدد العاملين في القطاع الصناعي العام (2)	معدل تغير العمالة في القطاع الصناعي العام	عدد العاملين في القطاع الخاص (3)	معدل تغير العمالة في القطاع الخاص	نسبة (2) إلى (1)	نسبة (3) إلى (1)
1970	140716	-	56921	-	83795	-	%40.5	%59.5
1975	180409	%28.2	81452	%43.1	98957	%18	%45.1	%54.9
1980	252006	%39.7	109570	%34.5	142436	%43.9	%43.5	%56.5
1985	284121	%12.7	140710	%28.4	143411	%0.68	%49.5	%50.5
1990	259386	%8.7-	141411	%0.5	117975	%17.7-	%54.5	%45.5
2000	441717	%70.3	174484	%23.4	267233	%126.5	%39.5	%60.5
2005	508106	%15	188454	%8	319652	%19.6	%37	%63
2006	562940	%10.8	190274	%0.9	372666	%16.6	%33.8	%66.2
2007	581445	%3.3	188567	% 0.9-	392578	%5.3	%32.4	%67.6
2009	490692	%15.6-	184347	%2.2-	306345	%22-	%37.6	%62.4

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

حسبت النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.



الشكل رقم (5): يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي العام والخاص في تشغيل اليد العاملة الصناعية للفترة (1970-2009).

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4).

***حسب هذا العدد على النحو التالي: عدد المشتغلين في قطاع الخدمات (الإنتاجية+الاجتماعية) لعام 2007= 3298188 مشتغل، وبحسب توزيع المشتغلين على الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة يجب أن يكون عدد المشتغلين في قطاع الخدمات 4945977*50% وبحساب الفرق (3298083-2472989) يكون هناك فائض عمالة في النشاط الخدمي هو 825199 مشتغل.**

من خلالِ تحليل الجدولِ رقم (4) والشكل التوضيحي رقم (5) توصّلنا إلى مايلي:

في كلا القطاعين العامِّ والخاص الصناعيين، تقلّبَ معدل تغير العمالة خلالَ الفترة (1970-2009)، وبالنسبة إلى مساهمةِ كلٍّ من القطاع الصناعيّ العامِّ والخاصِّ في إجماليِّ العمالة الصّناعيّة، وجدنا من الجدولِ والشكل التوضيحي السابقين أنَّ القَطاع الصناعيِّ الخاص يحتلُّ القسم الأكبرَ من إجمالي التشغيلِ في القطاع الصناعيِّ بينما يليهِ القطاع العامُّ، وترجعُ التقلبات في معدلِ نموِّ العمالة الصّناعيّة في كلٍّ من القطاعين العامِ والخاصِ، وانخفاضِ نسبة مساهمة القطاع العام في التشغيلِ إلى تدنّي الأجورُ الحقيقيّة المدفوعةِ للعاملينَ في القِطاع الصناعيِّ العامِّ مترافقاً بتراجعٍ كبيرٍ وملحوظٍ في قدرته على تشغيلِ عمالةٍ جديدةٍ، إضافةً إلى عزوف المواطنينَ عن العمل لدى مؤسّسات الدولةِ ومشاريع القطاع العامِّ، حيث لوحظَ توجُّه هؤلاء إلى البحثِ عن عملٍ خاصٍ سواء أكانَ ذلك مع القطاع الخاصِّ أو بإقامتهم لمشروعاتٍ خاصة بهم بالاعتمادِ على إمكاناتِهم الذّاتية أو بمساعدةٍ من جهاتٍ مختلفةٍ، كالأهل والأقارب والجّهات الحكوميّة ذات الصلةِ، وصدورِ القانونِ 10 لتشجيعِ الاستثمارِ، الأمرُ الذي أدّى إلى تطوّرِ أعدادِ المشاريعِ الصناعيّة الخاصّة، وازدياد حجمِ التّوظيفات الرأسماليّةِ، وبالتالي خلقُ فرصِ عملٍ في القطاع الخاصِ، ممّا ساهم في زيادةِ عمالته.

3-3- مساهمةُ القطاع الصّناعيّ السوريّ في تشغيل اليد العاملةِ على مستوى الاقتصادِ الوطنيِّ مع توضيح مساهمة كلٍّ مكّونٍ من مكوّنات الصّناعة السّوريّة على حدى.

الجدول رقم(5): مساهمة الصناعة السورية ومكوناتها في تشغيل اليد العاملة للفترة (1970-2007)

البيان / العام	عدد العاملين في الصناعة السورية (1)	عدد العاملين في الصناعة التحويلية2)	عدد العاملين في الصناعة الاستخراجية(3)	عدد العاملين في صناعة الكهرباء والماء(4)	نسبة(2) إلى(1)	نسبة (3) إلى (1)	نسبة(4) إلى (1)
1970	140716	129182	3791	7743	%91.8	%2.7	%5.5
1975	180409	161637	7186	11586	%89.6	%3.98	%6.42
1980	252006	220532	14197	17277	%87.5	%5.6	%6.9
1985	284121	242583	17531	24007	%85.4	%6.2	%8.4
1990	259386	216139	17206	26041	%83.3	%6.63	%10.04
1995	365787	314447	16563	34777	%85.9	%4,53	%9.51
2000	441717	374267	19214	48236	%84.7	%4.35	%10.92
2004	496890	418500	18982	59408	%84.2	%3.82	%11.96
2005	508106	423730	23361	61015	%83.4	%4.6	%12
2006	562940	477811	22481	62648	%84.8	%4	%11.12
2007	581445	495639	22781	63025	%85.3	%3.9	%10.8

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. وحسبت النسب والمعدلات من قبل الباحثة.

من خلال تحليل الجدول السابق: بلغتْ نسبة مساهمة قطاع الصّناعةِ التّحويليّة في تشغيل اليدِ العاملة 87.3%، وذلك خلال الفترة (1970- 1995)، ثمَّ انخفضت إلى 84.5% خلال الفترة (2000-2007)، لكنْ بمقارنتها مع باقي مكوّنات القِطاع السوريِّ، نجدُ أنَّها تحتلُّ المرتبة الأولى من حيثِ المساهمةِ في التشغيلِ، ويمكنُ تفسير أسبابِ انخفاض نسبةِ مساهمة الصّناعة التّحويليّة في التشغيلِ خلال الفترة (2000-2007) عمّا كانت عليه خلال الفترة (1970-1995) إلى مجموعةٍ من الأسبابِ الجوهريةِ تكمنُ فيما يلي:

1-ارتفاعُ تكلفة فرص العملِ في المشروعات الصّناعية وخاصةً لدى القِطاع الخاصِّ.

2- ضعفُ التّشابكِ بين أنشطة القِطاع الصناعيِّ. **[3]**

3- ضعفُ التّشابك بين الصّناعة والزّراعةِ من جهةٍ، وبينَ الصّناعة وباقي القطاعات الاقتصاديّة من جهةٍ أخرى.

4-طبيعة السّياسات الاقتصاديّةِ الحكوميّة، والتوجّهات العامّة لضغط الإنفاق الاستثماريِّ بسبب عجز الموازناتِ نتيجة الإنفاق الاستهلاكيِّ غير المنتج، فعلى سبيل المثالِ، تراجع معدّلُ النموِّ السنويِّ الوسطيِّ للنفقات الاستثماريّةِ في سوريّة من (23.86%)* خلالَ الفترة (1990-1997) إلى (11.68%)* للفترةِ (1997- 2003).

5- هيمنةُ الصّناعات الخفيفة الاستهلاكية غير المحرِّضة لخلقِ صناعاتٍ جديدةٍ مستقبليّةٍ لقوّةِ عملٍ جديدةٍ.

6 - ضيقُ السوق المحليّة النّاجم في جوهرهِ عن انخفاضِ متوسّط دخل الفردِ.

7- ضعفُ استغلال الطّاقات الإنتاجيّة المتاحة، وعدمُ التّنسيق بين الخطط الاقتصاديّةِ والتربويّةِ والتعليميّةِ. **[1]**

4.المؤشرُ الرابعُ: مساهمةُ القِطاعِ الصناعيِّ في التصديرِ:

تعد التجارةُ الخارجيّة وسيلةً هامّةً للدّولِ النّامية تمكّنها من الحصولِ على سلعٍ لا تنتجها، فالدّولُ النّامية قد تنتجُ بعض المحاصيلِ الزراعيّة والمنتجات المعدنيّةِ وبعض السلع الصناعيّةِ البسيطةِ، لكنَّ أغلب الصّناعاتِ الثّقيلة هي فوقَ قدرتها وهذه لا يمكنها الحصولُ عليها إلا بالاتّجار مع الدّول الصناعيّة. **[19]** وبالتالي فإنَّها تشكّلُ حلقةً أساسيةً في عمليّةِ التّنمية الاقتصاديّة للدّول النامية من خلال قيامها بتأمينِ احتياجاتِ التّنمية اللّازمة لبناءِ الطّاقات الإنتاجيّة من الموادِ والسلعِ، وخاصةً السلعِ الرأسماليّة ومستلزماتِ الإنتاج. لكنَّ من الضروري أيضاً إيجادُ توازنٍ بين عمليةِ البناء وعمليةِ تأمين حاجات الاستهلاكِ الوسيط وحاجات الاستهلاكِ النهائيِّ، ولا يتوقف الأمرُ على إيجادِ التّوازن بين الاستعمالاتِ الثلاثِ للسّلعِ المستوردة بل لا بدَّ من تصديرِ سلعٍ وخدماتٍ تسمح بالحصولِ على العملات الأجنبيّةِ اللازمة لدفع قيمة هذهِ المستوراتِ. **[20]**

الجدول رقم(6): قيمة الصادرات السورية وتوزعها بين القطاع العام والخاص وقيمة صادرات القطاع الصناعي السوري وتوزعها بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة (1999-2009)- القيمة بملايين الليرات السورية.

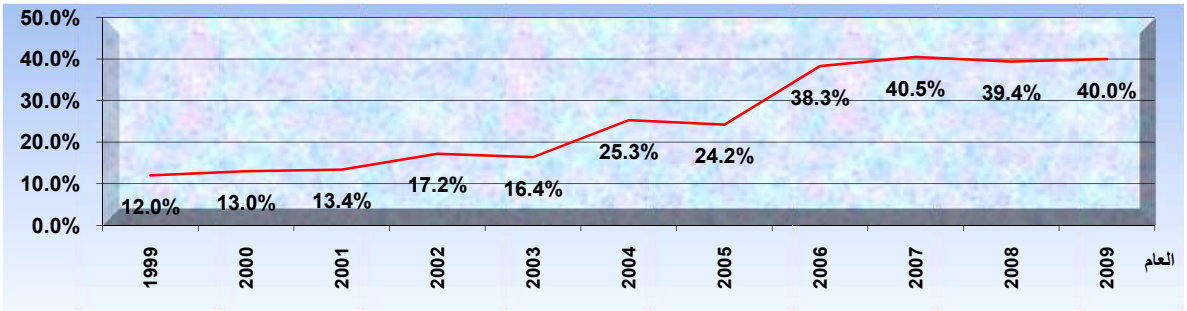
البيان العام	صادرات القطاع الصناعي (1)	صادرات القطاع الصناعي العام (2)	صادرات القطاع الصناعي الخاص (3)	(2)÷ %	(3)÷ %	قيمة الصادرات السورية(4)	قيمةالصادرات السوريةللقطاع العام (5)	قيمة الصادرات السوريةللقطاع العام (6)	(1)÷ %(4)	(2) %(5)	(3)÷ (6) %
1999	4667	1586	3081	34	66	38880	28675	10205	12	5.5	30.2
2000	28210	15318	12892	54.3	45.7	216190	178975	37215	13	8.5	34.6
2001	32482	17409	15073	53.6	46.4	243149	202010	41139	13.4	8.6	36.6
2002	52014	27452	24562	52.8	47.2	301553	230405	71148	17.2	11.9	34.5
2003	43571	20781	22790	47.7	52.3	265039	210035	55004	16.4	10	41.4
2004	87700	27600	60100	31.5	68.5	346166	184036	162130	25.3	15	37
2005	102476	13795	88681	13.5	86.5	424300	212930	211370	24.2	6.5	41.9
2006	193530	34476	159054	17.8	82.2	505012	226094	278918	38.3	15.2	57
2007	234839	37066	197773	15.8	84.2	579034	245567	333467	40.5	15	59.3
2008	279126	43185	235941	15.5	84.5	707798	283441	424357	39.4	15.2	55.6
2009	195605	36959	158646	18.9	81.1	488330	180388	307942	40	20.5	51.5

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. وحسبت النسب والمعدلات من قبل الباحثة.

وإنَّ بنية الإنتاجِ وتنوّعه تؤثران في هيكلِ الصّادرات، فيما إذا كانتْ السلع المنتجة صناعيةً أو زراعيةً أو موادَ خامٍ، وتكونُ الفائدة من الصّادرات أكبرَ مع تزايدِ القيمة المضافةِ في السّلع المصدّرةِ، ونجد ذلك في السّلعِ الصّناعيّةِ التي تعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على الموادِ الأوليّة المحليّة والتي تتمتعُ بجودةٍ عاليةٍ وقدرةٍ على المنافسة في الأسواق العالميّةِ. ومن هنا فإنَّ الصّناعة تقومُ بدورٍ أساسيٍّ في زيادةِ الصّادرات وإيجاد فائضٍ في الميزان التجاريِّ.

نلاحظ من الجدول السابق مايلي: إنَّ قيمة صادرات القطاع الصّناعيِّ السّوريِّ قد تذبذبتْ خلال الفترةِ المدروسة فقدْ كانت قيمةُ صادرات القطاع الصّناعيّ السّوريِّ 4667 مليون ل.س في عام 1999، وارتفعتْ إلى 52014 مليون ل.س في عام 2002، لتنخفض في عامِ 2003 إلى 43571 مليون ل.س، لتعاود الارتفاع بشكلٍ كبيرٍ في عام 2008، عمّا كانت عليه في الأعوامِ السابقةِ، حيث بلغت قيمتُها 279126 مليون ل.س لتنخفض إلى 195605 مليون ل.س في عام 2009، وبالرّغم من تزايدِ قيمة صادرات القطاع الصناعيِّ والتي تعودُ إلى الإجراءاتِ والقراراتِ

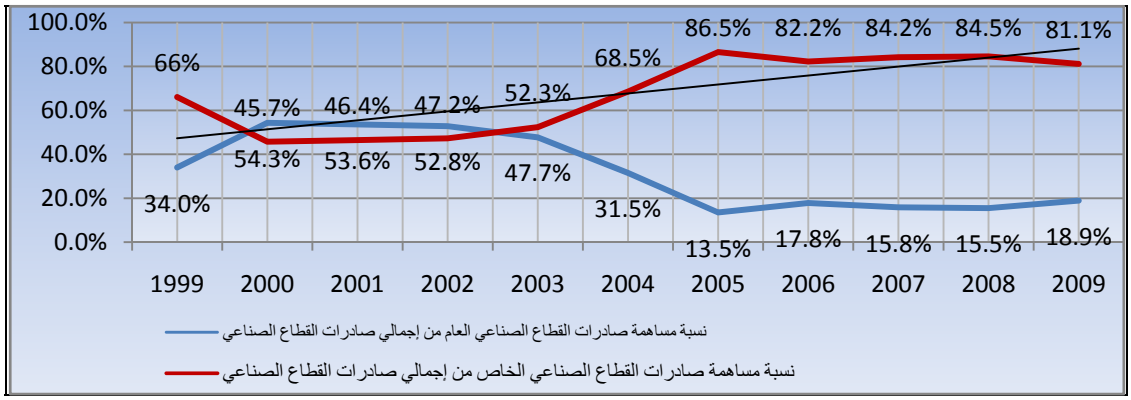
التي تمَّ اتخاذها في سوريّة منذ أواخر الثّمانيناتِ بهدف تشجيعِ الصّادراتِ كتخفيضِ سعر صرف اللّيرةِ السوريّة، والتّعاون بين القطاع العامِ والخاصِّ في عمليّات التّصدير، وإعطاء المؤسّسات المصدّرة حقَّ الاحتفاظ بالقطع الأجنبيِّ الناجمِ عن التصديرِ 100% لمؤسّساتِ القِطاع العام و75% لمؤسّساتِ القطاع الخاصِّ، حيث كان الإجراء الذي تضمَّن نسبة الاحتفاظ بحصيلةِ الصّادرات من القِطع الأجنبيِّ قد تدرجَ من 25% إلى 75% إضافةً إلى تخفيض الرّسومِ الجمركيّةِ على استيراد الموادِّ الدّاخلة في الإنتاجِ الصناعيِّ والتي لا تصنّعُ محلياً لتصبح (1%) فقط. **[21]** واعتماد مشروعٍ لاستراتيجية التصّديرِ والذي تضمّنَ: إعفاءُ الصّادرات السوريّة المنشأ من المنتجات الزراعيّةِ والصناعيّةِ، وكذلك عمليّاتُ الإدخال المؤقّتِ من أجل التّصنيع وإعادة التّصديرِ من ضريبة الإنتاجِ الزّراعي ومن ضريبة دخل الأرباح، كما تمَّ تطوير أنظمة الإدخالِ المؤقّت. وتمَّ إحداث مواقع إداريّةٍ في المحافظات والمراكز الحدوديّةِ (النافذة الواحدة) من أجل تسهيل إنجاز عمليّاتِ التّصديرِ. **[21]** وعلى الرّغمِ من كون هذه الإجراءاتِ تمثّل تطوراً نسبياً ملحوظاً وملموساً بالمقارنة مع الأوضاع السّابقة، لكنَّها لم تكنْ كافيةً لتحديث الصّادرات وتحقيق التّطورِ المطلوب لدور سوريّة في تقسيم العملِ الإقليميِّ والدوليِّ، حيث لو أخذنا الأهمية النّسبية لصادرات القِطاع الصّناعيِّ من إجماليِّ الصّادرات السّوريّةِ، نجد أنَّها كانت تشكل 13% من الصّادرات السوريّة في عام 2000، وارتفعتْ نسبة مساهمة صادرات القِطاع الصناعيِّ في إجمالي الصّادرات السوريّةِ إلى 40.5% في عام 2007 كما هو مبين في الشكل رقم (6) كنتيجةٍ لإستراتيجية التصديرِ التي اتّخذتها الحكومة السوريةُ من خلالِ العمل على إزالةِ معوّقات التّصديرِ، وإعفاء الصّادرات ذاتِ المنشأ السوريِّ، وكذلك البضائعِ الأجنبيّةِ المنشأ من شروط الحصول على موافقاتٍ أو إجازات التصديرِ، ولكن بالرّغمِ من ارتفاع نسبةِ مساهمة القطاع الصناعيِّ السوريِّ في التّصدير خلال الفترة 1999-2009، إلّا أنَّها تعتبرُ غيرَ كافيةٍ.



الشكل رقم (6): يوضح نسبة صادرات القطاع الصناعي إلى إجمالي الصادرات السورية خلال الفترة(1999-2009).

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

ويرجع سبب تدنّي نسبة الصادراتِ الصناعيّة من إجمالي الصّادرات إلى ضعفِ القدرة التنافسيّة السوريّةِ، وهذا الضعف هو نتيجةٌ لبنيةٍ إنتاجيةٍ ضعيفةٍ، وهيئاتٍ ومؤسساتٍ تجاريّةٍ تصديريةٍ قاصرةٍ أيضاً. كما أنَّ الصّادرات السوريّة الصناعيّةِ تفتقرُ إلى التنوّعِ، وتتصفُ بغيابِ السّلعِ ذات التّقانةِ المتوسّطةِ والعالية فيها، ممّا جعلها عاجزةً عن المنافسةِ وقاصرةً عن النموِّ المستديمِ وتحتَ رحمةِ الهزّاتِ الخارجيّةِ. **[12]**



الشكل رقم (7): يوضح نسبة صادرات القطاع الصناعي العام والخاص إلى الصادرات الصناعية للفترة(2009-1999).

- **إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (6).**

أمَّا بالنسبة إلى مساهمة كل من القِطاعينِ العامِّ والخاصِّ الصّناعيِّ في صادرات القطاع الصناعيِّ السوريِّ، فمن خلال الجدول رقم (6) السّابقِ، نجد أنَّه خلالَ الفترة (2000-2002) كانَ القِطاع العام يساهمُ بشكلٍ أكبرَ في صادرات القطاع الصّناعيِّ، لكن خلال الفترة 2003-2009 كانت مساهمةِ القِطاع الصّناعيِّ الخاصِّ أعلى من نسب مساهمةِ القِطاع الصناعيِّ العامِّ خلال الفترة المذكورة، وهذا يعزى إلى مجموعةٍ من الأسباب نذكر من أهمَّها: غيابُ استراتيجيةٍ محدّدةٍ ومعلنةٍ للتنميةِ الاقتصاديّةِ عامّةً والصّناعيّةِ خاصّةً، اتخاذُ قراراتٍ استثماريةٍ دون استكمالِها بالسياساتِ والإجراءات ، محدوديةُ منافسةِ الصّناعةِ السوريّةِ في الأسواق الدّوليةِ (الجودة، السعر، التسويق). وهذا يشيرُ إلى أنّ القطاع الصناعيِّ الخاص هو المسيطرُ على الصّادراتِ الصّناعيّةِ السوريّة، وهذا يعني أنَّ صادراتِ القطاع الصناعيِّ الخاص تنمو بوتائرَ أسرع من وتائرِ تطورِ صادرات القِطاع العامِّ الغيرِ النفطية، وعلى الرّغمِ من كون القِطاع الصناعيِّ الخاص يساهمُ بنسبةٍ مرتفعةٍ في الصّادرات الصّناعيّةِ إلّا أنَّ معظمَ صادراتِه هي من السّلعِ التحويليّةِ الخفيفةِ. ففي عام 2007 بلغتْ نسبةُ صادراتِه من الموادِ الغذائيّةِ إلى إجماليِّ صادراتِهِ الصّناعيّةِ التّحويليّةِ 21.3% ومن النسيجِ نسبة 20%، ومن الملبوسات 16.6%، ومن المواد الكيماوية 9.7%، وهذهِ الصّادراتِ تتضمّنُ قيمةً مضافةً منخفضةً، ففي الصّناعاتِ النسيجيّةِ تتراوحُ هذه القيمة بين 7-3% في مرحلة الغزلِ، و 5-3% في مرحلة النّسيج، ولا تتجاوز 30% في صناعةِ الألبسة، أمَّا الصناعاتُ الكيماوية فالوضعُ مماثلٌ من حيث الدّورة الإنتاجيّةِ حيث تتمُّ عملياتٌ تحويليةٌ بسيطةٌ تعطي قيمةً مضافةً متدنيّةً تصل حتى 35% بشكلٍ عامٍ وحتى 40% في الصّناعاتِ الدوائيّة، وعلى الرّغم من التّوسّع الواضح في الصّناعات الغذائيّة في هذا القِطاع، فإنَّ هذه الصّناعة لمْ تستطع إحداث تطورٍ ملحوظٍ فبقيت صناعةً تحويليةً بسيطةً لا تزيد القيمةُ المضافةُ فيها عن 30%.[22] **وبالتّالي** فإنَّ القيمة المضافة المنخفضة تؤدّي من خلال مساهمتها في تخفيض القدرةِ التنافسيّةِ للسّلع الصّناعيّةِ المصدّرة بجانب عوامل أخرى إلى تخفيض حصيلة الصّادرات.

ولو قمنا بالربط ما بينَ صادرات القِطاع الصّناعيِّ الخاصِّ والنّاتج الصّناعيِّ الصافيِّ الخاصِّ من خلال الجدول (7) سنصل للنتيجة التالية:

الجدول رقم (7): صادرات القطاع الصناعي الخاص وصافي الناتج المحلي المتحقق من خلاله للفترة (1999-2009)

البيان / العام	1999	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات القطاع الخاص	3081	12892	15073	24562	60100	88681	159054	197773	235941	158646
معدل النمو%	-	318.4	16.9	62.9	144.7	47.5	79.4	24.3	19.3	32.8-
صافي الناتج الصناعي الخاص	53527	42604	49513	43087	84706	95216	95358	90679	114546	120929
معدل النمو%	-	20.4-	16.2	12.9-	96.6	12.4	0.15	4.9-	26.3	5.6

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

نلاحظُ من الجدول السابق أنَّ صادرات القِطاع الخاصِّ الصناعيِّ تنمو بمعدلٍ أعلى من معدلِ نموِّ النَّاتج الصناعيِّ الخاص الصافيِّ بتكلفة عوامل الإنتاج وهذا يعني ارتفاع نسبة الصّادرات الصّناعيّة لهذا القطاع إلى النّاتج الصّناعيّ الخاصِّ الصافي، وأنَّ نسبةً كبيرةً من إنتاج القطاع الخاص الصناعيِّ مرتبطةٌ بالسّوق الخارجيّة، وبالتّالي فإنَّ انخفاض الطّلب في السوقِ الخارجيّة سيؤثّرُ سلباً في الصّناعة السّوريّة وفي قدرتِها على خلقِ فرص العمل. فالأزمةُ الماليّةُ العالميّة التي حدثتْ مؤخراً أدَّتْ إلى حدوث انكماشٍ وركودٍ اقتصاديٍّ في معظمِ دول العالم نتج عنه تراجعٌ في الصّادرات، وكذلكَ الأمرُ بالنّسبة للاقتصاد السوريِّ الذي لم يكنْ بمنأى عن هذا التأثّر وخاصةً في المجالِ الصّناعيّ، ففي مجالِ صناعة النّسيج والألبسةِ والتي تشكّل عمادَ الصّناعّة السّوريّة انخفضت مبيعاتُ الغزول داخلياً وخارجياً بنسبةِ 50%، وتراجعتْ الصّادرات خلال شهر تشرين الثاني 2008 من 14.5 مليونَ دولارٍ إلى 4.2 مليونَ دولارٍ. **[23]**

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- إن نسبة مساهمةِ القطاع الصناعيِّ السوريِّ في التّصديرِ ضعيفةٌ، وغيرُ كافيةٍ مقارنةً بالدول الأخرى، خاصةً وأنَّه يتوجبُ على هذا القِطاع أن يكونَ دوره فاعلاً في سبيل تحقيقِ التّنمية، وهذا يشيرُ إلى عجز المنتجاتِ الصّناعيّة السوريّة في القطاعينِ العامِّ والخاصِّ عن غزو الأسواق الخارجيّةِ، وإنَّ هناك العديدَ من المصانع في القطاعين العامِ والخاص لا تستغلُ طاقتها الإنتاجيّة بسبب ضعفِ التّسويق في السّوقِ المحليّة نظراً لكون هذه السوقِ لديها حجمُ استيعابٍ معينٍ، وأنَّ هناك سلعاً مستوردةً مماثلةً تنافسُ السّلعَ في السّوق المحليّةِ. وبالتالي فهناكَ كثيرُ من الطّاقاتِ الإنتاجيّةِ التي تُهدرُ.

2- انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالدول الأخرى.

3- ضعف القدرة على خلق فرص العمل اللازمة لتشغيل أفراد قوة العمل.

4- تدني نسبة مساهمته في التصدير مقارنةً بالدول المتقدمة والدول الحديثة التصنيع، وعليه نقبل بالفرضية البديلة، ونرفض فرضية العدم.

التوصيات:

-وضعُ استراتيجيةٍ خاصةٍ بتنمية القطاع الصناعيِّ، تتدرج في استراتيجيّةٍ اقتصاديّةٍ عامّةٍ، تعطى فيها الأولويّة للصناعات التي تتوفّرُ فيها المزايا المقارنة، وخاصةً توفّر المواد الأوليّة اللازمة لها، وتلك التي تحقّق قيمةً مضافةً عاليةً، وإنْ اعتمدت على موادٍ أوليّةٍ مستوردة.

-التركيز على تصنيع الخامات المحلّية ومشتّقاتها بما يؤدّي إلى تعظيم القيم المضافةِ وتقليل الصّادرات من الموادِّ الأوليّة الخام.

-تحقيق درجةٍ من التكامل الأفقيِّ والعموديِّ بين فروع الصناعةِ وبين فروع الاقتصادِ الأخرى.

-الاهتمام بتصنيع السّلع اللازمة لإشباع حاجات السكّانِ الأساسيّة وتقليل الاعتماد على الاستيرادِ في تأمينها.

-إقامةُ صناعاتٍ متقدّمةٍ تقنياً تضيف حلقاتٍ إضافيةٍ من سلسلة القيم المضافةِ.

-خلقُ مناخٍ استثماريٍّ مستقرٍ مناسبٍ لتشجيع مشاركة رأسِ المال الأجنبيِّ والعربيِّ في تمويل المشروعات الصّناعيّةِ.

-تحقيقُ التّنسيق والتكاملِ الصّناعيِّ بين سورية وباقي الدّولِ العربية والدّول الصديقةِ.

-التوسّع في إنشاءِ المجمّعات الصناعيّةِ المتكاملةِ بأنواعها المختلفةِ، وتقديم المساعدات الفنيّةِ والإداريّةِ والتسويقيّةِ للمصانعِ الصغيرة والمتوسطة والمتناهيةِ الصغرِ.

-العمل على استغلالِ الطّاقاتِ الإنتاجيّة العاطلة في قطاع الصناعةِ، وتوجيهُ التصنيع لمجالاتٍ إنتاجيّةٍ غير تقليديّةٍ والدخول في مجالاتٍ صناعيةٍ جديدةٍ مسايرةٍ للتقدّمِ الصناعيِّ العالمي وتحقيق التّطور التّكنولوجي.

المراجع:

1- الحمصي، عبدو."*اقتصاد وتخطيط الصناعة*".ط2، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1991، ص37.

2-SEALE,P. *THE Crisis of 1986,and Syria s plan for reform, Contemporary Syria liberalization between cold war and cold peace*. London British academic press London Vol. 166, N°. 1, 1994, 29.

3- الحمش، منير." التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها".ط1، منشورات جامعة دمشق، دمشق،1992،ص28.

4- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1996، 151.

5-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصر،جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و[آخرون]،1993،5.

6- سكر، نبيل. "*نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري*".ط1، المكتب الاستشاري للتنمية والاستثمار،دمشق، 1996، ص25.

7- المنظمة الدولية للطاقة على الموقع:

http:// tonto.eia.doe.gove/country _energy_date.cfm? Fips=sy

8- الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، الفصل الخامس، الجدول 5/13.

9- حنوش، زكي." الصناعة في مواجهة العولمة"، مجلة شؤون عربية، العدد 99، 1999، ص 34.

10- ت شبكة فيميس بلانك، تأليف فريديريك ماريز، *"تحدي التوظيف في دول البحر الأبيض المتوسط"*، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فينا،2007، 19.

11- القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق، دمشق، سورية، المركز الاقتصادي السوري، 1996، 14.

12- سماق، محمد.*"سياسات التصنيع في سورية، تجارب الماضي وضرورات المستقبل"*، ط1، مؤسسة علا للنشر، دمشق، دمشق،1996، ص23.

13- لايقة، رامي. " التحديات الاقتصادية التي تواجه سورية في ظل المتغيرات الدولية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2008،ص22.

14- التقرير الخامس عشر للتشغيل، باريس، فرنسا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،2008،ص6.

15- استراتيجية التنمية الصناعية العربية وتحديات التنمية والتشغيل، الرباط، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2008،ص 1.

16- الهواري، محمد."القطاع الصناعي العربي وآفاق التنمية والتشغيل"، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة ، (15-16 تشرين الثاني2008)، ص4-3.

17- تقرير اليونيدو السنوي، فيينا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،2007، ص16.

18- حبيب، امطانيوس. *أوراق في الاقتصاد السوري"*، ط2، دار الرضا للنشر،2006، دمشق، ص179.

19- رهب، علي." *مقومات الإنتاج والإنماء الاقتصادي أسس جغرافية الإنتاج"*، ط2، دار الفكر اللبناني، بيروت،1996، ص251.

20- الحمش، منير. *"الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين"*،ط3، دار المغرب، دمشق،ص45.

21-العمادي، محمد." *تجربة سورية في تحرير التجارة الخارجية وسياسات الإصلاح الاقتصادي"*، ط1، دار النهضة، دمشق،1994، ص 14.

22- ناصر، د. أكرم وآخرون." البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية السورية، ندوة أهمية البحث العلمي في التطوير الصناعي، مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، دمشق،2006، ص4

23- رمان، د. إحسان." الأزمة المالية العالمية الحالية، أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها على الاقتصاد السوري"، بحث مقدم إلى الدورة الدبلوماسية التي نظمتها وزارة الخارجية السورية بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق،2009، ص50.